هجرة العقول العربية بين الواقع والمأمول

د/ أحمد جعفر أبل الكندري

كلية التربية الأساسية ـ دولة الكويت

١. مقدمة:
٢. مفاهيم وتعاريف:
٢. ١ مفهوم رأس المال البشري:
٢. ٢ مفهوم هجرة العقول:
٣. تاريخ الظاهرة ودواعيها
٤. واقع هجرة العقول:
٤. ١ واقع هجرة العقول في العالم:
٤. ٢ واقع هجرة العقول في الوطن العربي:
٤. ٣ الخليج العربي وهجرة العقول:
٥. أسباب هجرة العقول:
٥. ١ الأسباب الأساسية الدافعة إلى الهجرة:
٥. ٢ الأسباب الجاذبة لهجرة العقول:
٦. هجرة العقول بين ثقافة الهجرة وهجرة الثقافة:
٧. هجرة العقول والتعليم العالي:
٨. تداعيات هجرة العقول:
٩. استراتيجية لمواجهة هجرة العقول في الوطن العربي:
٩. ١ فلسفة النموذج والحاجة إليه:
٩. ٢ بدائل الاستراتيجية موضوع الاقتراح:
البديل الأول:
البديل الثاني:
البديل الثالث:
البديل الرابع:
البديل الخامس:
٩. ٣ تفعيل الاستراتيجية:
١٠. خاتمة وتوصيات

هجرة العقول العربية بين الواقع والمأمول

ملخص:

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذا الإقليم، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والبحث الحالي ـ لذلك ـ دراسة نظرية تحليلية في واقع هجرة العقول في الوطن العربي على خلفية من إطار مفاهيمي تناول تعريف المفهوم وتحديد أبعاده في الأدبيات ذات الصلة، واستعرض البحث بالوصف والتحليل نزيف الأدمغة في العالم ثم في الوطن العربي بالإشارة إلي منطقة الخليج، ثم استقصى البحث في أسباب الظاهرة ومظاهرها، ودواعيها وتداعياتها وارتباط الظاهرة بالثقافة والتعليم، ثم طرح الباحث استراتيجية في إطار سوسيولوجي ببدائل خمسة لحل مشكلة هجرة العقول، وأخيرا نطرح فكرة واقعية إمكانية مواجهة هجرة العقول من جهة، وأثرها على تنمية الفكر البشري وتطوير الاقتصاد العربي والعالمي من جهة أخرى.

Abstract

Brain Drain Migration in the Arab World: the Real and the Expected

The migration of highly skilled personnel from the Arab world to abroad is one important factor that badly affects the economic, social and cultural developmental process in this region. The phenomena is gaining impetus for investigation as the number of the migrants is increasing, including the cream of

the cream of the Arab societies, depriving these societies of competences that could push socio-economic developments in the region. This is an analytical study into the phenomena of brain drain migration as experienced in the Arab world. The study investigates into the issue against a backdrop of conceptual and theoretical framework of relevance. Analytically was the issue of brain drain migration investigated in the world, then in the Arab world, to be narrowed to include the Gulf region. The reasons and motives of brain drain migration were largely discussed, and so were the manifestations and consequences of the phenomena. There was a strategy for confronting the problem to be discussed with possible alternatives. Finally, we discus how realistic and possible the case is to face brain drain on one hand, and the impact of brain drain on developing human intelligence, economy and culture on other hand.

١. مقدمة:

إن ما اصطلح على تسميته " هجرة الأدمغة " أو "هجرة العقول" أو "نزيف الأدمغة" إلى الغرب المتقدم واحدة من أكثر المشكلات الاجتماعية حضوراً على قائمة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي ظاهرة تعاني منها البلدان النامية منذ أن شرعت بوضع مخططات ومشروعات التنمية للنهوض بأوضاعها المتردية وإرثها الطويل من الاستنزاف المادي والبشري للموارد في الحقب الاستعمارية على مدار القرنين الماضيين؛ فكأن الغرب استنزف هذه البلاد في مواردها المادية الطبيعية وفي مواردها البشرية. وهذه المشكلة تمثل ظاهرة خطيرة في البلدان النامية بصفة عامة وفي بلادنا العربية بصفة خاصة لما تحفل به هذه البلدان من موارد بشرية ثرَّية وأنفق في سبيل إعدادها الكثير، الأمر الذي يقف حجر عثرة في سبيل التنمية العربية من جراء "استنزاف هذا العنصر الثمين، والثروة الغالية من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية حقيقية متينة الأساس، قابلة للتطور والاستمرار" (٢). على اعتبار أن الثروة البشرية هي القادرة والمؤهلة على إعادة إنتاج الثروة وهي الاستثمار الحقيقي الذي يجب ألا يستنزف لغير صالح الوطن.

وتبدو الظاهرة خطرة لما تشير إليه الإحصائيات الأولية؛ ومكمن الخطورة في خسائر الدول العربية التي ترتبت على هجرة عقولها، والتي تقدر بحوالي ٢٠٠ بليون دولاراً في الوقت الراهن (مع إطلالة القرن الحادي والعشرين) وفق تقرير لجامعة الدول العربية صدر أخيراً، معتبراً هذه الظاهرة "كارثة" اجتاحت رأس المال البشري؛ مقارنةً بخسارة ما قيمته ١١ مليار دولاراً في عقد السبعينيات بسبب نفس الظاهرة (٤)، وهذا التفاوت في الرقمين يشير إلى تعاظم الخسارة في الثروة

البشرية عبر ربع قرن من الزمان، وإلى ضرورة البحث في جذور الظاهرة وتشخيص واقعها على أسس سوسيولوجية.

ومن ثم، فالدراسة الحالية تسعى إلى تناول ظاهرة اجتماعية ترتبط بالهجرة الخارجية سعياً وراء تشخيص واقع هذه الظاهرة الخطيرة في الحراك الجغرافي واستخلاصاً لبواعثها واستقصاءاً لنواتجها. ثم تسعى الدراسة إلى محاولة وضع مخطط عملي مستلهم من واقع ظروف الوطن العربي والظاهرة للحد منها؛ أو في أفضل الأحوال استثارة الجانب العكسي وهو "كسب الأدمغة" بدلاً من "خسارتها" أو الهجرة المعاكسة لصالح الدول الغربية. ومن ثم، فالدراسة توفر في الأساس إطاراً نظرياً من الدراسات التحليلية والإمبيريقية التي أجريت دولياً وعربياً في واقع الظاهرة وتداعياتها مع التركيز على القضايا السوسيولوجية ذات الصلة واستدعاء وجهات النظر المختلفة سعياً منهجياً وراء تحليل السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي المفرز لهذه الظاهرة الاجتماعية التي تهدر رأس المال البشري في الوطن العربي.

٢. مفاهيم وتعاريف:

إن مفهوم هجرة العقول أو نزيف الأدمغة من المفاهيم الحديثة نسبياً والذي ظهر للتعبير عن ظاهرة قديمة قدم الاجتماع البشري، وهي الهجرة والحراك السكاني لأسباب عديدة، وإن تغيَّرت تجلياتها كماً ونوعاً في سياق أكثر تعقيداً وتأثراً بجملة من التغيرات المحلية والعالمية أكثر تشابكاً وتعقداً؛ ومن ثمَّ فإنه من الضروري التمييز بين مستويات عدة للمفهوم وتداعيات معانيه كمفهوم رأس المال البشري ومفهوم تبادل العقول، أو هجرة العقول، وكسب واستقطاب العقول، واستيراد أو استقدام العقول، وتحييد العقول، وما شابه ذلك. وفيما يلي عرض لهذه المفاهيم:

٢. ١ مفهوم رأس المال البشري:

إن أي مناقشة جادة لمصطلح "هجرة العقول" تتطلب بالضرورة مناقشة لمفهوم رأس المال البشري، وذلك للتعرف على جذور ومفهوم هجرة العقول، وفي هذا السياق نجد ما ذكره كيكلر من تحليل واف لفكرة رأس المال البشري حيث عرفه بأنه..

مفهوم ذائع في الفكر الاقتصادي حتى جاء مارشال واستبعد فكرة اللاواقعي؛ فعلماء الاقتصاد الذين اعتبروا البشر أو مهاراتهم وخبراتهم رأس المال هم علماء متميزون من أصحاب الفكر الاقتصادي من أمثال بيتي Petty وسميث Smith وساي Say، وسينيور Senior وليست List، وفون ثوين von Thuen وروشر Roscher و إرثر إنجيل Erther Engel و سيدجوبك Sidgwick وولراس Walras وفيشر كيكلر Fisher Kikler 1966.

وفي هذا السياق يرى بيتي Petty أن العمل هو "أبو الثروة" ومن ثم يجب أن يتضمن العنصر البشري وهو الذي يمثل العمالة ضمن تقديرات الثروة القومية للأمم، وقد استخدم بيتي فكرة "رأس المال البشري" Human Capital للتعبير عن قوة انجلترا أو عن المكاسب والآثار الاقتصادية للهجرة وعن القيمة المالية لحياة البشر التي تم تدميرها في الحروب.

وقد أورد خبراء الاقتصاد عبر التاريخ اعتبار القوى العاملة أو ما يمثله لكونه من مهارات جزءاً من أصول الثروة أو مكوناً من مكونات رأس المال ورغم أن بعض هؤلاء العلماء والباحثين قد حاولوا تقييم هذه الثروة على مستويات الاقتصاد الشامل والجزئي، إلا أن تقييماتهم لرأس المال البشري قد استخدم في بدايته بهدف تقييم الخسائر التي تسببها الحروب في تدمير العوائد الاقتصادية من توفير العمالة الماهرة والخبرات المدربة.

ورغم أن آدم اسمث لم يستخدم المصطلح إلا أنه أشار إلى مضمونه في وصف رأس المال وما يرتبط به من بعض المهارات البشرية والمنافع الناجمة عن الاستفادة من هذه المهارات (٦٠). وقد أشار كارل ماركس في كتابه "رأس المال" إلى أهمية قوى الإنتاج وقيمة الجهد البشري الاقتصادية مبينا كيف أن القوى العاملة والبروليتاريا تعتمد جهدها كرأس مال رئيسي يتم استغلاله من خلال فائض القيمة مما يشعر هذه التطبيقات بالقهر والظلم والاغتراب وعدم القدرة على منافسة من يستغلونهم ويستنزفون طاقاتهم. أما جان بابتست فقد أورد أكبر أهمية تضمين للعنصر البشري ضمن أصول رأس المال في المجتمع فمهاراتهم من عوامل زيادة الإنتاجية، ومن ثم ضرورة اعتبارهم أصولاً ضمن أصول رأس المال، ويتفق معه في الرأي فريدريك ليست وولراس ومارشال الذي جاء بمدخل جديد لتقييم رأس المال البشري على أساس صافي الأرباح، مستبعداً الفكرة على أساس أنها غير واقعية في مظهر واحد فقط وهو إمكانية تسويقها، وإن كان استبعاد فكرة التسويق لرأس المال البشري في اعتقاد مارشال قائمة على فكرة قديمة إذا نظرنا إلى التداعيات الحديثة للهجرة مثل ظهور "الكفيل" ومكاتب العمل التي تعمل على تسويق رأس المال البشري، بل أحياناً الاتجار فيه بما يشبه في بعض الحالات المتدنية فكرة الاتجار في الرقيق.

٢. ٢ مفهوم هجرة العقول:

إن مصطلح هجرة العقول أو نزيف الأدمغة Brain Drain أو ما يقابل "هجرة رأس المال البشري" Human Capital Migration مصطلح يشير إلى هجرة العمالة المدربة والكفاءات البشرية الموهوبة إلى بلدان أخرى أو أنظمة تشريعية وسياسية أكثر حرية وأمناً وأعلى دخلاً ربما لما قد يستشعره هؤلاء الأفراد من صراعات في بلادهم أو يفتقرونه من فرصة أو يعانونه من مظاهر تهدد حريتهم الأكاديمية أو حرية ممارسة البحث العلمي نتيجة للمارسات القمعية للأنظمة

السياسية أو الاجتماعية أو الدينية في بلدانهم أو نتيجة عدم توافر الظروف المادية الملائمة التي تساعد في تمويل بحوثهم أو تحقيق مستوى دخل معيشي مناسب لهم أو قد تكون هناك أسباب شخصية أو صحية لا توفر لهم حياة آمنة اقتصادياً وصحياً وسياسياً؛ ومن ثم، فمصطلح هجرة العقول يقابل في الجانب الآخر مصطلح "هجرة رأس المال" من وطنه الذي تحمل أعباءً اقتصادية في إعداده إلى أوطان أخرى لاستثماره حتى يصبح استثماره في وطنه أمراً غير ممكن عملياً.

والواقع، أنه بنزيف الأدمغة يعتبر كل ما تدفعه الدول في سبيل تمويل التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي والتدريب بها لإعداد العلماء الشبان من قبيل الاستنزاف والهدر غير المردود كنتيجة طبيعية لخسارة هؤلاء الأفراد خريجي أنظمة التعليم العالي لصالح أمم أخرى دون مردود إيجابي مادي أو معنوي. وأياً ما كان يمثله هؤلاء الأفراد من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأمم التي ينتمون إليها، إلا أن خسارتهم بالهجرة لا تقدر بثمن.

ولقد كان المتحدثون باسم الجمعية الملكية في بريطانيا أول من أطلق مصطلح "نزيف الأدمغة" لوصف ظاهرة تدفق العلماء وخبراء التكنولوجيا من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في أوائل خمسينيات القرن العشرين؛ فهي هجرة إلى دول الشمال والغرب المتحقق النماء أو هجرة من الدول النامية والفقيرة إلى الدول المتقدمة أو هجرة من الريف إلى الحضر (٣٥).

ويذكر روبن كوهن أن هذا المصطلح ــ نزيف الأدمغة ــ يشير إلى هجرة العقول Brain Drain Migration، وأنه قد ذاع صيته في ستينيات القرن الماضي، ليشير إلى فقدان العمالة المدربة والماهرة من البلدان الفقيرة إلى البلاد المتقدمة أو هروباً من الأنظمة السياسية والاجتماعية القمعية التي تحجر على تداول حرية البحث العلمي إلى آفاق أكثر رحابة وأمناً وحرية (٢٣).

ومصطلح "نزيف الأدمغة" يرادف "انتقال وحركة رأس المال البشري" مع نتيجة حتمية هي أن صافي تدفق رأس المال البشري هذا يكون بغزارة في اتجاه واحد (٥٧)؛ وبمعنى آخر، فإن هناك تمايزاً واضحاً بين "هجرة العقول" في اتجاهين ــ أي بالتبادل العلمي والثقافي، أو بالهجرة المؤقتة للاستزادة من العلم ولمزيد من كسب الخبرات أو تبادل العلماء والخبرة فيما يعرف باسم "تدوير العقول" Brain Circulation، وبين هجرة العقول استنزافاً في اتجاه واحد لصالح أمة أو مجتمعات بعينها، دون أن تستفيد الأمم الأخرى من هذه الظاهرة الاجتماعية، أو الاستفادة المحدودة جدا من مردودها الاجتماعي والاقتصادي.

ولفظة "الأدمغة" أو "العقول" في المصطلح موضوع العرض يشير إلى الكفاءات أو المهارات أو الخصائص العقلية والمعرفية العالية أو الأصول الكامنة لرأس المال البشري؛ أما مصطلح "نزيف"، فيشير إلى أن عملية "التدفق إلى الخارج" Outflow أو فقدان وخسارة طاقة تجري بمعدلات أعلى من المعتاد أو ما يمكن أن يكون غير مقبول أو غير مرغوب فيه من الأمم المصدرة لهذه الكفاءات العلمية (٢٠).

وهجرة العقول ظاهرة عريقة القدم، فقد هاجر فلاسفة اليونان من أوطانهم إلى إسكندرية مصر لما فيها من حرية أكاديمية ومكتبة هي الأعظم في حقب التاريخ الماضي في عصر البطالمة، ومن بعد، هجرة طلاب العلم إلى بلاد الإسلام طلباً للعلم، وهجرة علماء العرب وتقلبهم في البلاد التماساً للعلم والعمل؛ حتى أمسكوا بشعلة الحضارة، وما أن سقطت من أيديهم حتى التقطها الغرب المتعطش إلى حضارة وبعث علمي تحقق في عصر النهضة في أوروبا لاحقا وكانت هذه التنقلات والهجرات أمراً طبيعياً استئناساً بذكاء شعلة الحضارة متمثلةً في العلم في طلب نورها وحريتها، والظاهرة موجود وبشكل مصغر في هجرة العلماء والمتعلمين من الريف إلى المدينة التماساً لآفاق أرحب من فرص العلم والرزق

ورغد العيش، أو ــ على نطاق مصغر ــ هرباً من الجهل المنتشر في الريف بما يمثله من نقد لاذع لفئات المتعلمين أو عدم الرغبة في تبني أفكار هذه الفئات رفضاً لدعوى الإصلاح والتحديث نتيجة اختلاف الثقافات أو لأن التغيير الاجتماعي بطئ بطبيعته ويحتاج إلى وقت وجهد ومعاناة حتى يؤتي ثماره (٢١).

وقد نتج عن البحث الاجتماعي في الظاهرة نشوء نظرية "النمو الجديد" New Growth Theory؛ التي تبلورت في كتابات "بول رومز، وروبرت لوكاس" حيث تشير مسلمات النظرية إلى أن هجرة العمالة المدرسية المدربة الماهرة عامل مثير وداعم لديناميات النمو الاقتصادي باعتبارها قوة عمل قادرة على الإنتاج المتميز(٥٥، ٥٦). وقد تعرف الباحثون في الدراسات الاجتماعية على إمكانية وقف نزيف الأدمغة وفق نموذج الاستهلاك الاستاتيكي، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن نزيف الأدمغة من الممكن ألا يمثل خطورة بالغة إذا كان المردود منه أعلى من الاستهلاك حيث يمكن أن تفرض الدول النامية التي يهجرها علماؤها وخبرائها إلى بلدان أكثر تقدماً ضرائب تسمى ضرائب نزيف الأدمغة Brain Drain Tax (٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩)، وهذه الضريبة يمكن أن تسهم في تخفيض معدلات هجرة الأدمغة "حرية انتقال المهاجرة" Free Riding أو على الأقل توفر تعويضات مالية تدفعها الدول المتقدمة للدول النامية نتيجة لاستحواذها أو تهبها لثروات الأخيرة من رأس المال البشري بها (١٦،٢٧، ٣٤).

ولقد قدمت الأدبيات المتخصصة في اقتصاديات المعرفة وسوسيولوجيا الحراك الاجتماعي والجغرافي العديد من التعريفات لمصطلح "هجرة العقول"، كما قدمت بعض المعاجم المتخصصة العديد من التعاريف المختلفة للمصطلح، غير أن التعاريف المبكرة للمصطلح قد ركزت على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والسياسية للظاهرة أكثر من اهتمامها بالأبعاد الاقتصادية رغم أهميتها في تشكيل

مظاهر هذه الظاهرة الاجتماعية، فيعرف قاموس الاقتصاد المعاصر لبيرس هجرة العقول بأنها..

"هجرة العمالة المدربة والماهرة من الدول الأفقر إلى الدول الأغنى؛ فالتعليم والتدريب وتنمية المهارات يمثل استثماراً في رأس المال البشري، ولكنه أرخص في الكلفة وأوفر في البلدان الفقيرة، المليئة بالعمالة الزائدة، ثم يتحرك هؤلاء الذين اكتسبوا التدريب والمهارة في ظل أنظمة التعليم المدعومة والرخيصة في بلادهم إلى بلدان أكثر تقدماً وإنماء، حيث عوائد رأس المال البشري أعلى ومكاسبهم فيها أكثر، ومثل هذه الهجرة موضع تشجيع من المؤسسات والقوانين في الدول المتقدمة والمستوردة للعمالة الماهرة المدربة القادمة من الدول الفقيرة أكثر من القوانين التي تحمي العمل والكسب والحرية في بلاد المصدر لهذه العمالة" (٤٢).

أما "كواك وليلاند" فيعرفان هجرة العقول بأنها "تعبير بريطاني المنشأ استخدم في وصف عمليات نقل التكنولوجيا، ويشير إلى الخبراء والمهاجرين الذين غادروا أوطانهم الأصلية سعياً وراء فرص ومصادر للرزق أرحب وأرغد (46).

ويقدم رزرفورد في قاموسه الاقتصادي تعريفاً لمصطلح نزيف الأدمغة بأنه..

"هجرة دولية لأشخاص تم تأهيلهم بشكل عالٍ مثل الأطباء والجراحين والعلماء والمهندسين والفنيين المهرة من بلاد ومصادر الدخل فيها منخفضة إلى بلاد منتعشة اقتصادياً ولاسيما إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فروق الدخل والتسهيلات البحثية والإمكانيات المادية عالية،

إضافة إلى وفرة خريجي النظام التعليمي العالي من المتخصصين والباحثين تزيد عن إمكانية هذه الدول الفقيرة ذات القدرة التكنولوجية المحدودة من تشغيل هذه الكفاءات مما يدفع هؤلاء الخريجين على الهجرة إلى البلاد المتقدمة التي تستوعبهم بشكل جيد وتضيفهم إلى مخزون رأس المال البشري لديها". (٤٨).

ويعرف بلاك هجرة العقول في قاموسه الاقتصادي بأنه..

"وصف تهكمي على سبيل السخرية للتعبير عن اتجاه أصحاب الخبرة والموهبة حراكاً جغرافياً من بلدانهم الفقيرة سعياً وراء فرص عمل في بلدان أكثر ثراء وغنى؛ وأحياناً ما تحدث هذه الهجرة نتيجة تفاوت الأجور؛ فقد يحدث أن تكون البلدان الفقيرة والأخرى الغنية في احتياج لهذه الكفاءات، إلاَّ أن البلاد الأغنى لديها القدرة على أن تدفع أكثر لهذه العمالة المدربة؛ وفي حالات أخرى، يحدث نزيف الأدمغة نتيجة للتخلف التكنولوجي والاقتصادي في الدول النامية أو أن تكون فرص العمل لهم محدودة أو غير موجودة؛ وقد يكون هناك في هذه البلاد المتخلفة اتجاهات تشجيع هجرة العقول نتيجة للفساد السياسي أو العلاقات والارتباطات الأسرية التي تشجع المحسوبية فيتم تعيين الأقل كفاءة مما يدفع العمالة الأعلى كفاءة وغير القادرة على المنافسة الاجتماعية إلى الهجرة إلى البلاد المتقدمة على أساس من الجدارة والتميز".

وقد اختلفت المصطلحات المرتبطة بفكرة هجرة العقول، وظهر العديد من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالمصطلح الجوهري "نزيف الأدمغة" من قبيل مصطلح "تبادل الأدمغة" Brain Exchange أو الهدر النزيفي للأدمغة Brain Drain Waste وهما مصطلحان حديثان نسبياً ظهرا أول ما ظهرا في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (٥٢) حيث أشار التقرير إلى أن مصطلح تبادل الأدمغة "يعني التدفق المشترك للخبرات بين دولتين، أما إذا زاد هذا التدفق في اتجاه أكثر من الاتجاه الآخر، فإن ظاهرتين متلازمتين تحدثان هما "كسب أو استقطاب الأدمغة" Brain Gain في الاتجاه الذي تتدفق إليه العقول المهاجرة، ونزيف الأدمغة" Brain Drain من الاتجاه المصدر للعقول المهاجرة أما المصطلح الثالث، وهو "هدر الأدمغة" Brain Waste فيصف الحال التي يحدث فيها هدر للكفاءات وأصحاب الخبرات والمهارات من العمالة المدربة بالهجرة سعياً للعمل في أماكن أخرى، دون عائد على البلاد المصدرة لها (٦٢). وقد استدخل "جونسون وريجيتس مصطلحاً رابعاً ذا صلة وهو مصطلح "تدوير الأدمغة" Brain Circulation، وهو مصطلح يشير إلى دورة رأس المال البشري في التحرك إلى الخارج للدراسة ثم الاستقرار في بلاد الهجرة لأسباب غير التي هاجروا لها ـ وهي أساساً فرص التعليم أو التدريب وكسب الخبرة ـ للاستقرار سعياً وراء فرص للعيش والعمل قد لا تتوافر لهم في بلادهم؛ ولكن استقرارهم مؤقت إذ غالبا ما يعودون إلى بلادهم حين تتوافر لهم أو توفر لهم دولهم فرصاً جيدة للعمل والبحث العلمي.

ويرى جونسون وريجيتس أن العقول المهاجرة سوف تنتشر ويزداد معدلها في المستقبل ولاسيما إذا ازدادت الهوة الاقتصادية بين البلاد النامية وتلك المتقدمة؛ وهذه الهجرة الدائرية ملحوظة بشكل قوى في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الوطن العربي ودول جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية، وبين جنوب

إفريقيا وبريطانيا أو بين ماليزيا وبعض دول جنوب شرق أسيا واستراليا (42). ويظهر في الأدبيات مصطلح آخر وهو "عودة الأدمغة" Brain Return وهو مفهوم يرتبط بجدلية نزيف الأدمغة، ففي دراسة قديمة لجليزر تبين أن الالتزام بالعودة إلي الوطن من أهم البواعث الوجدانية القوية لدى العمالة المدربة للعودة إلى موطنها الأصلي في حال تحسين الظروف المواتية للعمل والمناسبة لمستوى المعيشة (٣٣).

٣. تاريخ الظاهرة ودواعيها:

تعد ظاهرة نزيف الأدمغة أو العقول المهاجرة من الظواهر التي تعود بداياتها إلي المراحل الأولي لتطور العلم؛ فما من عصر إلا ويرتحل فيه الباحثون عن العلم، وهو أمر طبيعي؛ إذ ارتبط طلب العلم بالرحلات الشاقة والجهد المضني، وكان طبيعيا أن يهاجر العلماء لجهة أحسن وأفضل لينهلوا من ينابيع العلم والمعرفة. لكن الفرق هو أن هجرة العلماء آنذاك كانت ضمن العالم الإسلامي الواسع وعاد بالنفع الكثير لتقدم ورقي الحضارة الإسلامية في القرون الماضية.

تعني الهجرة عبور الحدود الإدارية أو الدولية لفترة معينة من الزمن والابتعاد الفيزيقي عن الموطن الأصلي. والهجرة هنا لا تعني السياحة لفترة قصيرة من الزمن بل تعني الاستقرار في المواطن الجديدة لفترات قد تقصر أو تطول حسب ظروف المهاجر. ويري البعض أن الهجرة هي مرحلة من مراحل تكوين الشخصية واكتساب الخبرة. وفي بعض الأحيان تفتح الدول باب الهجرة إليها لظروف اقتصادية كما حدث في الخمسينيات عندما فتحت ألمانيا أبواب الهجرة واستضافت أعداداً كبيرة من المهاجرين حتى فترة السبعينيات لإعادة بناء ما خربته الحرب العالمية الثانية. وكذلك استقطبت دول النفط العربية العمالة المهاجرة القادرة على البناء واستخدام التكنولوجيا سعيا لتحقيق التنمية وتوفير الخدمات لمواطنيها.

وطبقا لإحصائيات الأمم المتحدة، فإن أعداد المهاجرين في العالم ازداد من ٧٥ مليون شخص في عام ١٩٦٥ إلي ١٢٠ مليون في عام ١٩٩٠. وفي نهاية التسعينيات قفز العدد إلى ١٥٣ ـــ ١٤٠ مليون شخص من ضمنهم ١٣ مليون لاجئ مسجلين رسميا في منظمة إغاثة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. وفي التسعينيات بلغت نسبة المهاجرين إلي أمريكا الشمالية ٨,٦% وأوروبا الغربية ٦,١% من مجموع المهاجرين حسب الإحصاءات الرسمية أي أن حصة الولايات المتحدة وكندا بلغت حوالي ١٢ مليون مهاجر وكانت حصة أوروبا حوالي ١٠ ملايين مهاجراً (٤١). وبالرغم من وجود الأسباب الكثيرة التي تدفع بالمهاجرين إلي الانتقال من الدول الفقيرة إلي الدول الغنية إلا أن مثل هذه الهجرة هي ليست بالمقصودة في كلامنا عن هجرة العقول المفكرة التي كانت ولازالت تسبب الأزمات الاقتصادية في لبلدان العالم الثالث.

٤. واقع هجرة العقول:

٤. ١ واقع هجرة العقول في العالم:

لقد ارتفع عدد العمال المهاجرين بحوالى ستة ملايين عاملاً سنوياً خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فوصل إلى ما مجموعه ١٧٥ مليون عاملاً مهاجراً وفقاً لتقرير مؤتمر حمل عنوان "نحو نهج عادل للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي" (٤١)، وقد جاء في تقرير المؤتمر أنَّه لو تمَّ جمع المهاجرين الدوليين، لشكَّلوا "بلداً" يحتلّ المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان. ويشير التقرير إلى أنَّ حوالي نصف المهاجرين واللاجئين في العالم، أي نحو ٨٦ مليون راشد، هم نشطون اقتصادياً، أو يعملون، أو يمارسون نشاطاً مقابل أجر بحثاً عن العمل والأمن الإنساني بسبب فشل العولمة في تأمين الوظائف والفرص الاقتصادية.

وإبَّان الحرب العالمية الثانية، كانت الدول الأكثر انفتاحاً في العالم للعقول المهاجرة هي الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهناك العديد من الدراسات التي تبحث

في التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى تدفق هجرة العقول بأعداد كبيرة، وظهور تركيبة سكانية جديدة؛ حتى في نفس الولايات المتحدة الأمريكية كدولة؛ حيث بدا واضحاً نوع الهجرة الداخلية من الولايات الجنوبية على ولايات الشمال في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وكذلك يمكن ملاحظة الأمر ذاته في دول الخليج العربية النفطية، وبعض دول أوروبا ذات معدل المواليد المنخفض حيث تزداد حاجتها للعمالة المهاجرة لتلبية حاجتها من العمالة الماهرة وشبه الماهرة لإتمام الدورة الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية ولا ينكر أحد ما تلعبه تلك الهجرات في تغيير التركيبة الديموغرافية للدول المستقبلة للعمالة المهاجرة على المدى البعيد. ومن الأهمية بمكان ملاحظة هذه الموضوعات في الجدل العلمي والتشريعي والسياسي الذي يتناول فكرة هجرة العقول؛ كما أن هناك العديد من الدراسات والبحوث التي عنيت بتحليل التداعيات السياسية والاقتصادية لهجرة الطلاب السود من الولايات الجنوبية إلى ولايات الشمال في الولايات المتحدة الأمريكية وتحليل المؤثرات المالية التي أدت على نزيف العقول السوداء" Black Brain Drain.

ويرى علماء الاجتماع أنه في فترة الستينيات بدأ الاقتصاديون والسياسيون تحليل ظاهرة هجرة الأدمغة (٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩) وهؤلاء حللوا الظاهرة عالمياً وعلى مستوى الولايات المتحدة وتشير الدراسات والبحوث (٤٣، ٢٩، ١٣) إلى وجود آثار إيجابية لهذه الهجرة سواء ضمن الداخل أو الخارج لصالح الاقتصاد الأمريكي الفيدرالي، ورغم ما تعج به بعض البحوث والدراسات وما ينشر في الإعلام من فزع جنوني من الظاهرة، إلا أن ما يوجد من دراسات حقيقية تبحث في تداعيات هذه الظاهرة في المجتمع الأمريكي قليل نسبياً حتى أنه لا يوجد إلاّ ثلاثة مصادر وهي تفتقر إلى التوثيق وتشمل ملف بيانات ضرائب الدخول الشخصية، ورصد سجلات الإحصاء السكاني العكسي، ومسوح التعددات السكانية الحديثة (٢٩، ٣٠)، ويرى بعض الباحثين (١٤) أن هذه المصادر تعاني من مشكلات في

حساب صدق وثبات أدواتها وبالتالي فإن تقديرات هذه الأدوات لحجم ومعدلات هجرة العقول يُعد معيباً وناقصاً وأحياناً مفتقراً إلى الموضوعية والدقة.

والدراسات التي تناولت الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا درست ظاهرة نزيف الأدمغة من أكثر من منظور مختلف، فبعض هذه الدراسات تناول المشكلة من المنظور الاقتصادي (١٧، ٢٦، ٥٥، ٦١) والبعض الآخر تناول الظاهرة باعتبارها مشكلة تعليمية أو تربوية (٢٤، ٤٤، ٤٩) وبعضها درس الظاهرة من منظور اجتماعي أسري ديموغرافي (٣٢،٥١) وقد تصدى لها باحثون من منظور اجتماعي اقتصادي تأسيساً على نظرية القرار (١٥، ١٨). ويبدو واضحاً في جميع هذه الدراسات افتقارها إلى نموذج واضح المعالم يقوم على أساس سوسيولوجي قوي، فغالبية هذه الدراسات تحليلات تتناول المشكلة في بعدها المكاني مع إجراء بعض التحليلات الإحصائية، إلاّ أنه ــ مع ذلك ــ يتضح من كافة هذه الدراسات التحليلية أن العلماء والمهندسين من أصول أجنبية يشكلون القوة العقلية للولايات المتحدة الأمريكية على نحو دال إحصائياً، وبحساب نسبة جملة القوى العاملة في الولايات المتحدة، من جملة درجات الدكتوراه في مجال العلوم والهندسة، يتضح لنا أن المهاجرين يشكلون ٢٩% من نسبة هؤلاء والجدول الآتي يوضح هذه النسب:

جدول (١)

نسبة جملة القوى العاملة في الولايات المتحدة، من جملة درجات الدكتوراه في مجال العلوم والهندسة

علماء ومهندسون في الولايات المتحدة	الإجمالي		التعليم		الضائع		الحكومة
	مجموع المستويات العلمية	دكتوراه	جميع المستويات العلمية	دكتوراه	مجموع المستويات العلمية	دكتوراه	
جملة المشتغلون في العلوم والهندسة	٤٧٦٨٠٠٠	٣٤٥٠٠٠	١٧٩٠٠٠	٢٧٢٦٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١١٩٢٠٠٠	٣١٠٠٠
% للأجانب المشتغلين في حقول العلوم والهندسة	١٢,٨	٢٩,٣	٢٢,٢	٢٨,٥	١٣,٢	٣٣,٢	١٧,٠

المصدر: SESTA

ومنذ عقود ليست ببعيدة كانت هذه الهجرة للعمالة المدربة الماهرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبارة عن حراك جغرافي في اتجاه واحد، مما سبب في نزيف الأدمغة للدول المصدرة لهذه العقول نتيجة لحرمانها من فرص الاستفادة من ألمع وأذكى أبنائها؛ أما في الوقت الحالي، فقد تَطلب الأمر التحول من سياسة استنزاف العقول المهاجرة إلى تدوير الأدمغة البشرية بحيث يسمح لها بالعمل لفترات قصيرة أو طويلة في الصناعة الأمريكية أو الجامعات أو الحكومة، بشرط أن تكون هذه الفترات محدودة لضمان رجوع هذه الكوادر إلى بلادهم مرة أخرى (٤٥، ٥٧، ٥٠، ٥١).

٤. ٢ واقع هجرة العقول في الوطن العربي:

في تقرير رسمي حول العمالة العربية المهاجرة، استعرض إبراهيم قويدر(١) أسباب تفشي ظاهرة هجرة العقول العربية من النواحي الاجتماعية والثقافية والعلمية بالإضافة إلى الجوانب السياسية وقصور معظم الدول العربية عن

استيعاب الكفاءات العلمية؛ إذ يذكر التقرير أن عدد حملة الشهادات العليا فقط من العرب المهاجرين إلى أميركا وأوربا يبلغ ٤٥٠ ألف عربياً، مما يعني أن الولايات المتحدة ودول غربي أوربا توفر مليارات الدولارات نتيجة لهجرة العقول والمهارات إليها؛ إذ لم تتعب هذه الدول لتنشئة وتدريب هذه العقول ولم تتكلف عليها ــ كما ذكرنا من قبل ــ فيما يحتمل الوطن العربي كلفة تنشئتها وتدريبها من موارد الدول العربية وأموال دافعي الضرائب في هذه البلدان التي تتصرف بالمليارات إلى تمويل مؤسسات التعليم العالي والتدريب. وهكذا يذهب إنتاج هذه العقول الجاهزة ليصب مباشرة في إثراء البلدان المتقدمة ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها في حين يخسر الوطن العربي ما أنفقه ويخسر فرص النهوض التنموي والاقتصادي التي كان يمكن أن تسهم هذه العقول في إيجادها.

مع الإشارة إلى أن عدداً من الدول العربية كالكويت والعراق وليبيا وضعت برامج وخطط وافتتحت مراكز للبحث العلمي لتشجيع العقول العربية المهاجرة على العودة إلا أنها لم تنجح إلا باستقطاب القليل من الخبرات نظرا لعدم شمولية المعالجة وعدم النجاح في إيجاد بيئة علمية مستقرة. بل إن بعض المصادر تشير إلى أن بلداً كالعراق هاجر منه ٧٣٥٠ عالماً في مختلف المجالات ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ فقط نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي كانت سائدة في العراق وظروف الحصار الدولي التي طالت الجوانب العلمية ليخسر ١٨ مليار دولاراً سنوياً. ناهيك عن هجرة أكثر من ثلاث ملايين عراقي من وطنهم لأسباب اقتصادية وأمنية خلال العقود الثلاثة الماضية.

ومقابل أرقام الهجرة المذكورة من الوطن العربي تشير الإحصائيات إلى أن المهاجرين الروس الذين استقدمتهم إسرائيل إثر تفكك الاتحاد السوفيتي كان من بينهم عشرة آلاف مهندساً انخرطوا سريعاً في سوق العمل الإسرائيلية فضلاً عن آلاف الأطباء والعلماء من مختلف الاختصاصات. أما الولايات المتحدة فلديها

إجراءات خاصة لاستقطاب الكفاءات تربط فيها بين التسهيلات التي تقدمها لهم وبين حاجة الشركات الأمريكية الكبرى من الاختصاصات والخبرات. ولهذه الغاية أصدر الكونجرس الأمريكي في العام ١٩٩٠ تشريعاً خاصا لمساعدة الشركات الأمريكية على تشجيع استقدام خبراء تكنولوجيا المعلومات وغيرهم من حملة الشهادات العليا (٥٨، ٥٩).

ويذكر ريفين برينر في كتابه <<القرن المالي>> ما مفاده:

> في ظل اقتصاد العولمة سيذهب البشر والأموال إلى حيث يمكنهم أن يكونوا مفيدين ومربحين. ففي كل عام يغادر ما يقدر عددهم بنحو ١،٨ مليون من المتعلمين ذوي المهارات والخبرات العالم الإسلامي إلى الغرب. وإذا افترضنا أن تعليم احد هؤلاء المهاجرين يكلف في المتوسط عشرة آلاف دولار، فإن ذلك يعني تحويل ١٨ مليار دولار من الأقطار الإسلامية إلى الولايات المتحدة وأوربا كل عام.

وهو ما يؤكد ما جاء في تقرير جامعة الدول العربية (٤) من أن خسائر الدول العربية التي ترتبت على هجرة عقولها تقدر بحوالي ٢٠٠ بليون دولاراً حتى ذلك التاريخ. وحتى يتسنى لنا فهم أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على واقع البلدان العربية ومستقبل عملية التنمية فيها قد يبدو من المفيد أولاً إيراد بعض الأرقام حولها؛ إذ تشير الإحصاءات المأخوذة من الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الظاهرة إلى الحقائق التالية:

- يساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية.

- إن ٥٠ % من الأطباء و٢٣% من المهندسين و١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوروبا والولايات المتحدة، وكندا بوجه خاص.

- إن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.

- يشكل الأطباء العرب العاملين في بريطانيا حوالي ٣٤% من مجموع الأطباء العاملين فيها.

- إن ثلاث دول غربية غنية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا تصطاد ٧٥% من المهاجرين العرب.

- بلغت الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأدمغة العربية ١١ مليار دولار خلال عقد السبعينات من القرن العشرين.

وتشير الإحصائيات الرسمية الأمريكية إلي أن الفترة مابين الأعوام ١٩٦٠ ـــ١٩٨٧ شهدت هجرة أكثر من ٨٥٠ ألف كفاءة من الدول النامية ومنها الدول الإسلامية إلي الولايات المتحدة وكندا ولازال العدد في تنامٍ مضطرد. ومن المعروف أن قانون الهجرة الأمريكي تم تعديله في عام ١٩٦٥ لمنح أولوية للعقول المفكرة المهاجرة إلي الولايات المتحدة ولازال هذا القانون يحظى برعاية الكونجرس؛ حيث يتم تغييره من آن لآخر طبقا لاحتياجات هذه الدولة العظمي للعقول المهاجرة الأجنبية. وتشير الإحصائيات الحديثة إلي أن عدد العاملين في مجال البحث والتطوير في الولايات المتحدة والحاصلين علي شهادات جامعية في الهندسة والعلوم والذين هم من دول العالم الثالث يقدر بحوالي ١٧٠ ألف شخصاً. ومن بين هؤلاء عدد كبير من العلماء العرب والمسلمين ويستثني هذا العدد العقول المبدعة الأخرى التي تعمل في مجالات التصنيع والتدريس والطب والآداب والفنون وغيرها من المجالات العلمية والثقافية.

وتشير الدراسة المذكورة أيضاً إلي أن مجموع عدد العاملين من أصل أجنبي في حقول البحث والتطوير في الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان في السنوات الأخيرة يقدر بحوالي ٤٠٠ ألف شخصاً. ويعمل مثل هؤلاء الأشخاص في مجالات البحث والتطوير العلمي والتقني في الجامعات والمصانع ومؤسسات البحث العلمي وهي مجالات متطورة تملك من الوسائل والإمكانيات المادية ما يمكنها من القيام بالأبحاث العلمية المتقدمة. مثل هذه العقول يمكنها الاتصال والسفر والتنقل للأغراض العلمية بصورة أسهل من الكفاءة العلمية العاملة في الوطن الأم.

وتحتل مصر مقدمة النزيف العقلي العربي حيث يشكلون ٥٠% من المهندسين العربي المهاجرين، ٧٥% من علماء الطبيعة العرب المهاجرين، وفي عام ١٩٨٠ وحدها هاجر نصف الحاصلين علي الدكتوراه من الباحثين العرب وقدر عددهم ٢٧ ألف خريج، كما هاجر نصف الحاصلين علي الدكتوراه في الهندسة إلي الغرب ويقدر أنطوان زحلان خسارة الدول العربية من جراء ظاهرة نزيف العقول بـ١١ مليار دولار، ولا يعود ٧٠% من المبعوثين العرب إلي بلدانهم بعد انتهاء الدراسة (٨).

ويبلغ حجم الهجرة السنوية عشرة آلاف متخصص عربي من لبنان وسوريا والعراق ومصر والأردن والجزائر والمغرب ويشكل العلماء المهاجرون إلي الولايات المتحدة ٥ % من مجموع علمائها وتشير بعض التقديرات إلي آن ٢٧% من أطباء مصر، ١٠% من معلميها يعملون خارجها ــ وإن كان ذلك فيما يمكن تسميته بتدوير الأدمغة حال حدوثه في نطاق الوطن العربي ولفترات موقوتة ويوجد ٦٠% من عقول مصر المهاجرة في الولايات المتحدة، وقد هاجر ٧٠% من حملة الدكتوراه المصريين، و١٧% من حملة الماجستير حتى أوائل التسعينيات، ولا يعود إلا ١٥% من جملة المبعوثين من مصر إلي الدول الأجنبية (٨).

ومن جانب آخر، أظهرت دراسة منشورة لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية مؤخراً أن هجرة العقول العربية تكلف الدول العربية خسائر لا تقل عن ٢٠٠ مليار دولاراً كما أن الدول الغربية الرأسمالية تعد الرابح الأكبر من هجرة ما لا يقل عن ٤٥٠ ألفاً من هذه العقول. ووفقاً لهذه الدراسة فإن المجتمعات العربية أصبحت بيئات طاردة للكفاءات العلمية العربية وليست جاذبة أو حاضنة لهذه الكفاءات ــ الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة هجرة العقول والأدمغة العلمية إلى الخارج خاصة إلى بلدان الغرب. وذكرت الدراسة أن ٤٥ % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم وان ٣٤% من الأطباء الأكفاء في بريطانيا هم من العرب مضيفة أن هناك نحو ٧٥% من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة إلى ثلاث دول تحديدا وهي أميركا وبريطانيا وكندا ونوهت بأن الوطن العربي يساهم بـ ٣١% من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغرب الرأسمالي وبنحو ٥٠% من الأطباء و٢٣% من المهندسين و١٥% من العلماء النابغين من العالم الثالث (٩).

واعتبرت الدراسة أن من الحقائق المذهلة أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتقني في الوطن العربي يبلغ درجة متدنية موضحة أن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز ٠,٢% من إجمالي الموازنات العربية، ذكرت الدراسة أن هذه النسبة المتدنية تأتي في حين تبلغ في إسرائيل ٢,٦% من الموازنة السنوية وذلك مقارنة بما تنفقه أميركا ٣,٦% والسويد ٣,٣% وسويسرا واليابان ٢,٧% وفرنسا والدنمرك ٢% ورأت الدراسة أن ضعف الاهتمام بالعلم والبحث العلمي يعد احد أهم العوامل المركزية في الضعف الاستراتيجي العربي في مواجهة إسرائيل وأحد الأسباب الرئيسية وراء إخفاق مشاريع النهضة العربية مما يعزز الاتجاه نحو نزيف الأدمغة والكفاءات العربية، ودعت الدراسة المذكورة إلى مضاعفة الإنفاق العربي على البحث العلمي إلى (١١) ضعفا عن المعدلات الحالية.

وتظهر إحصائية أخرى أن عدد المراكز البحثية في جميع الدول العربية والتي معظمها في الجامعات لا تتجاوز ستمائة مركز بينما يبلغ عدد المراكز البحثية المتقدمة في فرنسا وحدها ١٥٠٠ مركز وأن عدد الباحثين العرب (في الدول العربية) لا يتجاوز تسعة عشر ألف باحثاً فيما إن عدد الفرنسيين وحدهم ٣١ ألف باحثاً والأمريكان ٤٠٠ ألف باحثاً وفي إسرائيل الموجودة في وسط الدول العربية على سبيل المثال معهد يُطلق عليه معهد (وايزمان) لا يوجد ما يماثله في جميع الدول العربية من حيث التجهيز والإمكانيات وهذا تحد كبير عندما نرى إسرائيل تستقدم علماء من جميع دول العالم وتغريهم بكل شيء بالأبحاث والأموال والتسهيلات وتقدم لهم جميع المساعدات بغض النظر عن دياناتهم أو جنسياتهم بينما يهاجر علماء الوطن العربي وباحثوه بشكل عفوي وأحيانا مقصود.

٤. ٣ الخليج العربي و هجرة العقول:

شجعت دول الخليج الهجرة إليها في فترة السبعينات لتشغيل البنى التحتية لمجتمعاتها في حين أن الكويت شجعت الهجرات منذ الخمسينات من القرن الماضي. ويمكن تقسيم مراحل الهجرة العالمية علي مرحلتين. الأولي بدأت بعد مرحلة الاستقلال السياسي لبعض الأنظمة السياسية في المنطقة مثل دول شمال إفريقيا العربية ودول الخليج العربية النفطية واستمرت حتى عام ١٩٧٣ حتى جاءت الحرب العربية مع إسرائيل بدولة المواجهة مصر، وانتهت هذه المرحلة في أعقاب الحرب بسنوات بسبب أزمة المصالحة المصرية باتفاقية كامب ديفيد بعد الحرب العربية – الإسرائيلية في رمضان كانون الأول (أكتوبر) من تلك الحقبة، وما لبثت أن عادت الدول العربية في علاقاتها مرة أخرى بمصر وسوريا. وفي المرحلة الثانية التي بدأت في بدايات الثمانينيات شهدت دول الخليج العربي نوعاً جديداً من الهجرة المتدفقة لأسباب اقتصادية ازدادت بشكل لم يسبق له مثيل؛ نظراً للاحتياج المتبادل بين الدول المصدرة للعقول المهاجرة والأيدي العاملة على مختلف

المستويات المهنية والفنية منها بشكل خاص ودول الخليج التي احتاجت إلى من يشغل لها بنيتها التحتية ويبني لها بنيتها الفوقية بالتعليم والتدريب؛ فكأن هجرة الأدمغة العربية في داخل الوطن العربي هو نوع من التدوير Brain Circulation، وليس نزوحاً كاملاً للأدمغة العربية من البلدان الفقيرة. وقد لعبت تلك الهجرات العربية دورا بارزا (خاصة مع ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف سبعينات القرن العشرين) في تنمية وتطوير قطاعات التعليم والصحة والخدمات والتوسع العمراني والاقتصادي التي تعيشها الدول العربية النفطية في دول الخليج العربي، وكان لها مردود اقتصادي إيجابي على الدول المصدرة لهذه العمالة في ذات الوقت.

٥. أسباب هجرة العقول:

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل العوامل السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية العربية أحد أهم المعوقات الرئيسة التي تساهم في التأثير سلباً على المسيرة العلمية العربية و إفرازاتها. و يلعب غياب التشجيع العربي للعلماء العرب دوراً ملحوظاً في تعزيز سطوة التقصير و سيطرته على هؤلاء العلماء العرب مما يدفعهم إلى البحث عن دول أخرى أو مؤسسات تعليمية خارجية أو شركاء دوليين يساعدوهم في تطوير علومهم و توفير المناخ الملائم لإخراج إبداعاتهم إلى حيز التنفيذ و الوجود. و بهذا تترسخ ظاهرة هجرة العقول العربية أو خدمتها لمجتمعات أخرى والتي غالبا ما تعود فضائل الأبحاث والإنجازات العلمية العربية على تلك

الدول الغربية وتتحول الأمة العربية إلى مستهلك لما ولد من اختراعات ساهم أبناؤها في تطويرها. وفيما يلي نعرض لأهم هذه المظاهر التي تحدد ملامح هجرة الأدمغة العربية في اتجاه الغرب، سعياً وراء دراسة أسبابها وعلاقتها ببعض المتغيرات مثل التعليم العالي وثقافة الهجرة والعولمة.

وإذا كانت الهجرات الداخلية بين أجزاء الوطن العربي لا نعتبره نزيفا للأدمغة العربية لما له من مردود قومي إيجابي على الوطن العربي ومستقبل شعوبه، إلا أن هجرة تلك الأدمغة العربية لخارج الوطن العربي لها آثار مدمرة على الاقتصاد العربي وقدرة الوطن العربي على تحقيق التنمية المنشودة.

هذا ومن الملاحظ قلة أو انخفاض نسبي في هجرة الأدمغة العربية من الدول العربية الغنية ذات المستوى المعيشي المرتفع، وتلك الدول التي تتوافر فيها هامش أكبر للحرية الشخصية وفرص الاستثمار والحراك الاجتماعي العمودي والأفقي مقارنة بالدول العربية الأخرى ذات الواقع السياسي المضطرب وتلك التي تعاني من فائض كبير في عدد المتعلمين والذين لا يجدون فرص عمل تناسب قدراتهم وطموحاتهم الوظيفية والمهنية والاقتصادية، وحيث ترتفع معدلات البطالة السافرة والمقنعة وتتدنى عدالة توزيع فرص العمل على أسس موضوعية.

ولقد صنف كريجر أسباب الهجرة ودوافعها إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي: العمل، والدخل والأسرة. ويصنف الباحثون هذه الأسباب في نوعين هما: أسباب دافعة للهجرة، وأسباب جاذبة للهجرة، أو عوامل طرد في مجتمعات العقول المهاجرة، وعوامل جذب في مجتمعات الهجرة (٢٢، ٢٥، ٢٨،٤٠).

٥. ١ الأسباب الأساسية الدافعة إلى الهجرة:

– ضعف القدرة الاستيعابية للعقول المدربة وأصحاب الكفاءات مما يجعلهم عاطلين عن العمل أو ملحقين بوظائف إدارية أو أعمال لا تتناسب مع تخصصاتهم.

– توفير تعليم عالٍ لأعداد كبيرة لا تستطيع الدولة أن تستوعب خريجيه عقب تخرجهم في أعمال تتناسب مع ما أعدوا من أجله، ومن ثم، وجود حالة من عدم التوازن بين التعليم وفرص العمل، إما لعدم قدرة النظم السياسية على خلق فرص عمل مناسبة من حيث الكم والنوع نظرا لمحدودية دخلها أو لعدم رغبتها في تشجيع القطاع الخاص لخلق تلك الفرص ضمانا لعدم منافسة المؤسسات الرسمية للدولة مما قد يدفع لمزيد من الحرية الاقتصادية والتنافسية وعدم قدرة النظم القائمة على السيطرة على الأوضاع وإبقائها تحت وصايتها.

ـ انخفاض الأجور المتحصلة من العمل في الوظائف التي تسندها الحكومات العربية إلى الكفاءات النابغة، ومن ذلك مقارنة أجور أساتذة الجامعة بمن هم أقل منهم في الكفاءات في الأعمال الخاصة.

– غالباً ما تكون خطط الدول العربية للتعليم العالي تفتقر إلى التخطيط الجيد الذي يربط بين احتياجات سوق العمل وبين مخرجات نظم التعليم بهذه الأقطار وعدم وجود رابط بين التعليم وبين مشروعات التنمية والتحديث في البلاد.

– وجود بعض المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو الحروب يؤدي إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم، أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر أمنا واستقراراً كما هو الحال فيما أشرنا إلى هروب أعداد غير قليلة من علماء العراق إلى بلاد الغرب.

– وجود عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية دفعت العقول والكفاءات في البلدان النامية إلى الهجرة كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات والتعهدات والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلى جانب

أسباب عائلية أو شخصية فردية وخاصة أن الحصول على الوظيفة الحكومية يعتمد إلى حد كبير (وخاصة ذات المركز القيادي أو البارز) على قيم غير موضوعية Ascription في أجزاء كبيرة من الوطن العربي في حين أنها تعتمد في الدول المتقدمة ذات النهج الديموقراطي على معايير وقيم الكفاءة Merit.

٥. ٢ الأسباب الجاذبة لهجرة العقول:

- التقدم العلمي والتقاني والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان الجاذبة للهجرة.

- توفر فرص العمل ذات الأجور المجزية بالإضافة إلى المخصصات المالية الضخمة التي تذهب للبحوث العلمية والتطبيقية مما يشجع العقول المهاجرة إلى الهجرة إلى هذه البلاد.

- توافر الإمكانيات المادية والتقانية ومراكز البحوث المجهزة ومصادر المعرفة والمعلومات وزملاء العلم الجادين في بلاد الهجرة.

ـ تقدير دول الهجرة للعلم والعلماء، وللعمل المنتج والإنجاز وللعمال، في ثقافة أكثر تشجيعاً على العلم والعمل، وأعظم إثابة عما هو الحال في بلاد المهاجرين الأصلية.

ـ توافر الحريات العلمية والبحثية دون قيود من السياسة أو الدين أو ثقافة المجتمع على عكس ما هو قائم ومطبق في الدول التي يهجرها علماؤها وباحثيها.

٦. هجرة العقول بين ثقافة الهجرة وهجرة الثقافة:

تشكل الهجرة الداخلية والخارجية أحد المتغيرات المؤثرة في بنية الثقافة والقيم؛ فالمهاجرون بالأساس هم من الشباب الذين يبحثون عن فرص الحياة الأفضل، وإذا كانت إحصائيات النصف الأخير من القرن العشرين تشهد بتفوق نمطي ونوعي في الهجرة من الريف أو البادية إلى الحضر، ومن الداخل إلى الخارج، فإن الواقع الآن يشهد بغير ذلك، الأمر الذي يعني أن قطاعاً سكانياً كبيراً

من المهاجرين، وخلال هذه الرحلة تخلت عن منظومتها القيمية التقليدية والقديمة، في الوقت الذي لم يكمل المهاجر استيعاب المنظومة القيمية الجديدة، فعاش حياته على هامش ثقافتين يعاني من الاغتراب، الأمر الذي جعل سلوكه مجرداً نسبياً من الضبط الثقافي أو القيمي وغير قادر على التكيف الاجتماعي مما أدى إلى ارتفاع معدلات السلوك المنحرف لدى المهاجرين الجدد وبخاصة ساكني المناطق العشوائية منهم. أو غير القادرين منهم على استيعاب الثقافة الجديدة ووقوعهم في شرك الصراع القيمي بين ما نشأوا عليه وبين واقعهم الجديد وهي من القضايا التي نالت نصيبا من اهتمام وليم أوجبرن في حديثه عن التغير الاجتماعي والفجوة الثقافية.

ومع بداية السبعينيات وحتى وقت قريب ولظروف تنموية في المجتمع المصري ومجتمعات الخليج، هاجرت أعداد كبيرة من بعض الدول ذات الظروف الاقتصادية المنخفضة من كل الشرائح الاجتماعية على امتداد خريطة مجتمعات هذه الدول، مما يشير إلى أن المهاجرين قد شاركوا وتأثروا بفعالية في ظاهرة الهجرة ومن ثم التأثر بثقافتها. حيث لعبت هذه الظاهرة دورها في إضعاف قيم الارتباط بالوطن الأم والثقافة الأم من ناحية، لأن مجتمعاً آخر هو الذي تولى إشباع حاجات غالبية البشر، ثم هي ساعدت كذلك على نشر ثقافة الاستهلاك، إما لامتلاك التراكم المالي، وإما لتهجير أنماط استهلاك من مجتمعات الخليج أو المجتمع الغربي إلى المجتمعات العربية التي كانت مصدراً لتلك الهجرات منذ خمسينات القرن العشرين.

ومع هذه المظاهر والتداعيات لثقافة تشجع على هجرة العقول المثقفة أو بمعنى آخر هجرة الثقافة، فإن جميع الدراسات التي تناولت موضوع هجرة الأدمغة في الوطن العربي تجمع على أن هذه الهجرة هي نتيجة لتشابك جملة من الأسباب و العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشخصية.

٧. هجرة العقول والتعليم العالي:

يرتبط التعليم العالي ارتباطاً وثيقاً بهجرة العقول؛ فالأمم تخصص الكثير من ميزانياتها للإنفاق على التعليم العالي، لتحسين بناءاتها التحتية والفوقية من أجل الارتقاء بأوضاعها، غير أن ما يحدث في واقع الأمر هو اندفاع خريجي هذا النظام التعليمي العربي للعمل في الخارج أو الهجرة، ومعظم من يهاجرون هم من الفئات القادرة على العمل، أي من النشطاء والعقول المفكرة. والدول ذات الأنظمة التعليمية المفتوحة، والمتقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو كندا أو أستراليا هي الأكثر جذباً للعقول المهاجرة؛ فالطلاب الأجانب على سبيل المثال المهاجرون إلى الولايات المتحدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة غالباً من القارة الآسيوية على امتدادها وجزء كبير جداً منهم يبقى للحصول على درجات علمية في الولايات المتحدة ويتخلف نسب غير قليلة منهم للبقاء في البلاد للعمل؛ ففي عام ١٩٩٥، كان هناك ١٠٠٠٠٠ طالباً أجنبياً من عدد معين من الدول الآسيوية من بين ٤٢٠٠٠٠ (أي ما يقارب ٢٥%) هم طلاب بالدراسات العليا والبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام، وفي عام ١٩٩٦ كان هناك ٣٩% منهم مسجلين لدرجة الدكتوراه في العلوم والهندسة، ٥٠% في الرياضيات والحاسب الآلي، و٥٨% منهم في الهندسة، وغالبية هؤلاء الطلاب من الصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان، وطلاب هذه الدول يمثلون نصف طلاب درجة الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ويوضح الجدول الآتي نسب بقاء الطلاب الأجانب للحصول على درجات الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٠.

جدول (٢)

نسب بقاء الطلاب الأجانب للحصول على درجات الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٠

المناطق الطاردة للعقول المهاجرة	إجمالي درجات الدكتوراه للطلاب الأجانب	عدد الحالات الراغبة في البقاء بعد الدراسة	النسبة المئوية	عدد الطلاب الراغبين بشدة ولديهم فرص للبقاء	النسبة المئوية
آسيا	٥٥٤٤٤	٣٤٩١٧	%٦٣	٢١٧٧٩	%٣٩,٣
أوربا	٤٣١٧١	٢٨٢٨٠	%٦٥,٥	١٦٩٦٤	%٣٩,٣
شمال أمريكا	٣٥١٣	١٧٣٩	%٤٩,٥	١٢٩٤	%٣٦,٨
الشرق الأوسط والبلاد العربية	٢١٥١٣	١٩٥٢٣	% ٩١	٧٥٢١	% ٣٤,٩

ومن المفارقات في الجدول أعلاه أن يكون ٩١% من طلاب درجة الدكتوراة من الشرق الأوسط والبلاد العربية ممن لديهم رغبة في البقاء للدراسة أو لأسباب أخرى، وهو أعلى من نظرائهم من الدول الأخرى.

وقد بلغ عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٥٧٢٠٠٠ طالباً حتى عام ٢٠٠٤، إلا أن أعداد الدارسين العرب في الولايات المتحدة في تناقص مستمر، فمثلاً تشير الإحصائيات إلى الدارسين في برامج الدراسات العليا من الطلاب الكويتيين قد تراجع بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ٣٨% عما كان الحال من قبل حيث كان يدرس في الجامعات الأمريكية حوالي ٢٨٦٥ كويتياً قبل تلك الأحداث، تراجعوا إلى ١٨٤٦ كويتياً في عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن ينخفض عدد الدارسين المسموح لهم

بالاستمرار في الدراسة من دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لدواع أمنية أو سياسية مما يضع مزيدا من الضغوط على الدارسين من هذه الدول وإحباطا من علاقات مجتمعاتهم مع الولايات المتحدة التي تقف عقبة أمام مستقبلهم.

وسنوياً يهاجر عشرة آلاف متخصصاً عربياً من مصر والأردن ولبنان وسوريا والعراق والجزائر والمغرب إلى الغرب والشمال، ومنهم ٥% إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مصر وحدها ٢٧% من الأطباء المصريين، أو ٦٠% من جملة عدد العقول المهاجرة حتى أوائل التسعينيات و ٧% من حملة الدكتوراه، و١٧% من حملة الماجستير لا يعود منهم إلا ١٥% من جملة المبعوثين وتبلغ الخسارة العلمية مداها إذا علمنا أن تدني النسب العربية من حملة الماجستير والدكتوراه قد بلغ ١٠% من نسبة خريجي النظم التعليمية في البلاد العربية(٨).

وقد طالبت منظمة العمل العربية بضرورة وضع آلية أو استراتيجية وطنية أو إقليمية يمكن بها تحقيق الاستفادة العربية من الخبرات المهاجرة ووقف نزيف هجرة الأدمغة العربية وتطوير البحث العلمي بما يخدم جموع البلدان العربية ومسايرة التطور العلمي والتقني الجاري حول العالم، وذكر تقرير المنظمة وعنوانه "البيان العلمي بين العرب وإسرائيل وهجرة الكفاءات العربية" أن القوى العاملة في إسرائيل لا تمثل سوى ١٠ بالمائة من القوى العاملة في البلدان العربية مثل مصر ولبنان والأردن وسوريا وفلسطين، والتي تبلغ قرابة ٢٥ مليونا كما لا تمثل إلا ٢,٥ بالمائة من مجموع القوى العاملة العربية موضحا أن المستقبل هو لمزيد من التفاوت في حجم القوى العاملة بحكم معدلات النمو السكاني المتباينة" (٤، ١٠).

والغريب في الأمر، أنه حينما سعت إسرائيل وبجهد كبير إلى كسب واستقطاب مهاجرين وكفاءات من حول العالم، كانت الدول العربية تفرط فيما لديها من ثروات رأس المال البشري في عام ١٩٦٧ حيث بلغ عددهم إلى نحو ١٥٢٠٧

مهاجراً صاحب كفاءة، والمؤكد أن هذا العدد زاد بشدة الآن نتيجة الظروف والأوضاع المتردية اقتصادياً وسياسياً وأمنيا في العالم العربي، وإلا لما خسرت مصر نحو ٤٥٠ ألف كفاءة خلال العقود الماضية برز منهم ٦٠٠ عالم في تخصصات شديدة الندرة وخاصة في مجالات الطب والعلوم والهندسة وفي ميادين البحث العلمي التقني.

٨. تداعيات هجرة العقول:

تفرز هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي، ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانيات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية. ومن أهم الآثار السلبية لنزيف العقول:

- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والصناعة وهندسة الطرق والمدن والتخطيط والبحث العلمي والاختراعات والاكتشافات التقنية التي لا تجد مجالا لتطبيقاتها على أرض الواقع.
- تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية دون مقابل.
- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية نتيجة للقيود التي توضع على توظيفها ميدانيا بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان الغربية والتي تحظى بالاهتمام والرعاية والدعم الميداني.

ومما يلفت النظر في الوطن العربي أنه مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في

ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان.. وبعبارة أخرى فإن البلدان العربية تتحمل بسبب هذه الهجرة خسارة مزدوجة لضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات العربية المهاجرة أولا، ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق استيراد الكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة مع عدم الاستفادة الفعلية القصوى من إمكانياتها ثانيا.

كما توجد جوانب أخرى يمكن توضيحها فيما يلي:

- إن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي.

- إن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات، مع مشاركة وطنية في الحدود الدنيا. والنموذج السائد في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي، في أغلب الأحيان على نقل التكنولوجيا إلى الكوادر الوطنية؛ بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة مما لا يتيح للعلماء والخبراء العرب إلا القليل من فرص العمالة وإثبات الجدارة، الأمر الذي يشعر أصحابها بالاغتراب في أوطانهم وتشكل دافعا للهجرة. هذا فضلاً عن أن هذه الظاهرة تشكل تبديدا كبيرا للموارد العربية في استيراد التكنولوجيا الجاهزة (المسموح باستيرادها من دول المصدر) من البلدان الصناعية الغربية، الأمر الذي يعني بالتالي صرف النظر عن توفير الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية عربية.

- فقدان أي نوع من الوحدة أو التكامل أو حتى التنسيق بين البلدان العربية في معالجة موضوع هجرة الأدمغة أو استخدام الكفاءات الوطنية وأصحاب الخبرات من العلماء والمهندسين والأطباء وغيرهم.

– من الواضح أيضا أن هجرة الأدمغة تؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة؛ لأن هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول المتقدمة ــ كما ذكر آنفاً ــ تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء؛ خاصة لأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكاً خالصاً للدول التي كسبت العقول المهاجرة من خلال ما أشرنا إليه من عمليات كسب الأدمغة Brain Gain.

وتعتبر منظمة اليونسكو أن هجرة العقول هي نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي غير المتكافئ بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج التكنولوجي، وهو العنصر البشري.

٩. استراتيجية لمواجهة هجرة العقول في الوطن العربي:

يرتبط مفهوم الاستراتيجية بمفهوم التخطيط بنوعيه ــ طويل المدى وقصير المدى، وهي أسلوب عقلي في الأساس يتوخى طلباً لتحقيق أهداف خاصة، وينطلق مفهوم الاستراتيجية هنا من المعنى الذي أراده الفيلسوف الفرنسي بوفري (Andre Beaufre) (٣) حين عرف الاستراتيجية بأنها " ليست.. في الحقيقة عقيدة واحدة جامدة، ولكنها أسلوب في التفكير، يسمح بتصنيف الأحداث حسب أهميتها، واختيار أكثر الوسائل الملائمة فاعلية. فلكل موقف استراتيجية معينة تنسجم معه، وقد يكون اختيار هذه الاستراتيجية أو تلك صائباً في ظروف معينة، وغارقاً في الخطأ في ظروف أخرى. وفي هذه الفكرة تكمن حقيقة الاستراتيجية الحقيقية"، ذلك أنه من الصعب وربما من المحال أن تفرض قوانين تحد أو تمنع الهجرة منعاً باتاً؛ لأن مثل هذه الاستراتيجية ترتبط بالأنظمة السياسية القمعية مثل ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي من قبل أو ألمانيا الشرقية، وقد بادت مثل هذه الأنظمة، وإن وجدت

مثيلاتها فالقوانين الدولية تحمي الهجرة، ولذلك كان من الضروري أمام الدول النامية أن تضع حلولاً لا يمكن أن يحد من نزيف الأدمغة منها في ظل قوانين تحمي مثل هذه الهجرات.

وهنا يمكن طرح السؤال التالي: ما هي الاستراتيجية المقترحة للحد من نزيف الأدمغة العربية؟ وما بدائلها؟

والرد هو أنه لا يمكن الإجابة عن هذا السؤال إلا بعد عرض لفلسفة الاستراتيجية المقترحة ببدائلها كما نتصورها فيما يلي:

٩. ١ فلسفة النموذج والحاجة إليه:

إن الخطورة التي تشكلها هجرة العقول العربية على المخططات التنموية العربية بصورة خاصة تتطلب إيجاد حلول للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة تمهيدا للحد من نزيف العقول العربية. والحل الأمثل هو في وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لهذه المشكلة. وينبغي أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجية كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة من خبرات منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية التي تملك خبرات ودراسات جدية حول هذه المشكلة.

٩. ٢ بدائل الاستراتيجية موضوع الاقتراح:

لما كانت مجتمعات الدول النامية، ومنها المجتمعات العربية بحاجة إلى وضع حل لنزيف الأدمغة، فإن هذا الجزء من البحث يستعرض أهم البدائل المقترحة لاستراتيجية تستهدف الاستفادة من الكفاءات المهاجرة بالاسترداد أو إعادة الكسب.

البديل الأول:

تأخير الهجرة: لما كان من الطبيعي عدم إمكانية التدخل في منع الهجرة منعاً باتاً بقوانين؛ لأسباب ترتبط بالقانون الدولي، فإن الدول المضارة يمكن أن تفرض استراتيجيات على مواطنيها تؤدي حتماً على تأخير إمكانية هجرتهم أو تسربهم بالهجرة لفترات موقوتة شرطاً أساسياً مثل الفترة الإلزامية التي يقضيها الأفراد في الخدمة العسكرية أو المدنية، وذلك كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الانتهاء من الدراسة وهي استراتيجية معقدة تضمن التدريب الميداني جزءاً من التأهيل النظري لحياة العمل كأن يقضي المعلم سنتين تدريبيتين كمشروع سابق على تخرجه في الجامعة أو أن يقضي الطبيب سنتين في الخدمة قبل حصوله على إجازة ممارسة الطب.

البديل الثاني:

تثبيط الهجرة في الدول المستنزفة أو دولة المصدر، ووفقاً لهذه الاستراتيجية فإن جوانب العمل وقابليته لامتصاص العقول المهاجرة من ناحية، وسياسات الهجرة من ناحية أخرى، ويمكن بالتنسيق الدبلوماسي، والاتفاقيات الدولية وضع حدود وشروط لهجرة العقول، وقصره ما أمكن ذلك على عمليات التدوير أو التبادل العلمي وتبادل الخبرات وفق اتفاقيات دولية مشروطة بفترات موقوتة، ويمكن في دولة المصدر تغيير سياسات التوظيف وتأسيسها على معايير الجدارة والاستحقاق Merit بدلاً من المحسوبية والتدخل Ascription، ودفع حوافز مالية جاذبة للعقول المهاجرة وتوفير مناخ سياسي حر لممارسة النشاط الأكاديمي دون قيود قاهرة، وتحسين ميزانيات البحث العلمي، ورفع دخول صفوة المجتمع من المتعلمين والسماح بالحراك الاجتماعي الرأسي وتشجيع دور القطاع الخاص التنافسي ليدعم القطاع الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتخفيف أعباءها عن كاهل الدولة أو القطاع العام.

البديل الثالث:

تبني سياسة عكسية وهي كسب الأدمغة بأن تسمح الدول النامية لدول أقل منها حظاً في الثروات بأن تنزح إليها عقولها المفكرة مع تبني سياسة السوق المفتوحة لتعويض حسناتها من أبنائها المهاجرين، أو من جانب آخر، بناء اتفاقيات من خلال الحوار الدبلوماسي يسمح منه بتبادل العقول Brain Exchange لنقل الخبرات بين الدول في مقابل ما يحدث لها من هدر في رأس مالها البشري.

البديل الرابع:

التخفيف من الآثار السلبية لهجرة الأدمغة ببناء شبكات من العلاقات بين الدولة وبين أبنائها المهاجرين وحفزهم على المشاركة في بناء الاقتصاد في الوطن الأم بدلاً من تركهم في الخارج؛ بحيث يسهمون في دفع عجلة التنمية في أوطانهم الأصلية.

البديل الخامس:

فرض ضرائب على العقول المهاجرة في مقابل احتفاظهم بجنسياتهم القومية حق الشعب الذي أنفق عليهم في تعليمهم من أموال دافعي الضرائب وتعويضاً له عما فقده من هدر في الطاقات البشرية المهاجرة.

٣.٩ تفعيل الاستراتيجية:

تبين مما سبق مدى خطورة نزيف وهجرة الأدمغة، وللتغلب على هذه المشكلة في الوطن العربي، فإنه يمكن تبني أحد البديلين التاليين:

١ـ جذب العقول المهاجرة إلى الوطن من جديد بتوفير حياة كريمة لهم، خالية من المشكلات التقليدية كانخفاض الأجور والسكن والتأمين الصحي والحرية الأكاديمية.

٢ـ الاستغناء عن العقول المهاجرة، واستبدالهم بعمالة محلية حسن تدريبها وفق سياسة بديلة هي "تدريب الأدمغة" Brain Train بدلاً من نزيف الأدمغة Brain Drain ؛ وتبني سياسة ممثلة وهي اكتساب الأدمغة من الدول المتقدمة للتدريب

والاستشارة في الداخل، وهو ما تفعله بعض دول الخليج الآن، وهاتان الاستراتيجيات البديلتان يوضحها الشكل التالي:

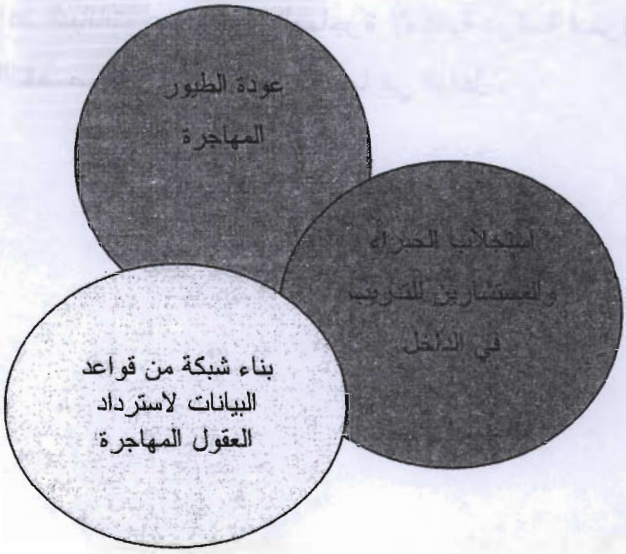

شكل (١)

استراتيجيات التغلب على مشكلة هجرة العقول في الوطن العربي

ويتضح من الشكل إمكانية دمج الاستراتيجيات السابقة معاً لتؤدي ثمارها بشكل فعال، كأن يعمل نظم التوظيف والعمل في الدول المتضررة على استجلاب خبراء أو علماء يدرسون في الداخل، جنباً إلى جنب مع السماح بعودة المهاجرين للبقاء في الداخل وتذليل صعوبات العمل والاستمرار في الداخل، إضافة إلى بناء شبكة معلوماتية من قواعد البيانات عن العقول المهاجرة لإمكانية دراسة استردادها للداخل مرة أخرى في التخصصات التي يرى ضرورتها في الداخل.

١٠. خاتمة وتوصيات:

يتضح من الدراسة السابقة أن هجرة العقول من المشكلات التي تؤثر في الأوضاع الاقتصادية والتنموية في الوطن العربي، وقد تبين من الأرقام المعروضة في الدراسة والإحصائيات المتباينة ارتفاع معدلات نزيف وهجرة الأدمغة مما يتطلب معه تبني سياسة تعمل على الحد منه، ويمكن من خلال ما سبق وضع مجموعة من الاستخلاصات الختامية فيما يلي:

١ــ إن أهمية نزيف الأدمغة تتفاوت وفق طبيعة التخصصات التي يهاجر بها الموهوبون من أبناء الوطن، والتخصصات العلمية والطبية والتكنولوجية والهندسية هي الأكثر ضرراً إذا استنزفت لصالح شعوب أخرى.

٢ــ قد لا تجدي سياسة الاستبدال بالتدريب في الداخل وبخاصة في التخصصات المرتبطة بالهندسة والطب والعلوم والتكنولوجيا الصناعية، لأن هؤلاء قد أنفقت عليهم الأمم الكثير، فيما لا يمكن تعويضه بسهولة، إضافة إلى أن هذه التخصصات تحتاج إلى قدرات عقلية ومواهب وتجارب وممارسات متميزة وليس إلى مجرد أوعية يتم ملؤها عند الطلب.

٣ــ في بعض الأحوال، تعد تخصصات بعينها من المخرجات، ومن الصعب استقدامها في الدول النامية مثل التخصصات المرتبطة بالتكنولوجيا العالية مما يصعب استبدال العقول الوطنية بغيرها تحت هذه الظروف.

٤ــ هناك صعوبات في فرض عقوبات بعينها أو وضع قيود على الهجرة لأسباب تشريعية أو سياسية، فلا يمكن للنظام الحاكم أن يحجر على حرية انتقال الأفراد أو تقلبهم في البلاد في الداخل أو الخارج.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١) إبراهيم قويدر."هجرة العقول العربية". مجلة الجندي المسلم. http://jmuslim.naseej.com.sa/

٢) الاتحاد البرلماني العربي. "مذكرة الأمانة العامة حول جوهر الأدمغة العربية ــ وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج"، الاتحاد البرلماني العربي – الأمانة العامة، المؤتمر العاشر للاتحاد الخرطوم ٩ – ١١ / ٢ / ٢٠٠٢.

٣) أندري بوفر. "مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية"، ترجمة أكرم ديري وهيثم الأيوبي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨م، ص ١٤.

٤) جامعة الدول العربية."تقرير جامعة الدول العربية حول مستقبل التنمية في الوطن العربي"، المؤتمر الأول للمنتدى العربي للتنمية البشرية القاهرة ٢٤-٢٦ فبراير ٢٠٠٣.

٥) سيف الدين عبد الفتاح. "المنظور الحضاري لهجرة العقول والاستفادة منها".دراسة قدمت إلى اجتماع الخبراء حول استفادة العالم الإسلامي من العقول المهاجرة الذي عقد في برلين (ألمانيا) في ٩-٨/٧/٢٠٠٠

٦) صبري صيدم. "العرب في زمن المعرفة و المعلومات" حلقة ٣/٣:العلوم و البحوث و ضياع الرؤية. ١٢/٨/٢٠٠٤.

٧) الكويت. "الخطة الشاملة للثقافة العربية"، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦-١٤٠٧، الجزء الثالث، القسم الثالث، ص ١٣٤١.

٨) محسن خضر."هجرة العقول، نزيف العقول العربية.. اغتراب المجتمع العلمي"، مجلة التقدم العلمي العدد السادس والثلاثون أكتوبر/ ديسمبر ٢٠٠١.

٩) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. المسلمون في الغرب (بريطانيا دراسة حالة). البحرين، ٢٠٠٣.

١٠)المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (آيسيسكو). "استراتيجية الاستفادة من الكفاءات المسلمة في الغرب". ٢٠٠٢م.

١١)ميدل إيست أونلاين. "دعوة إلى تطوير التعليم ووقف هجرة الأدمغة"، http://www.middle-east-online.com/?id=8667.

١٢)نادر فرجاني. "هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي".مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٨٠، ١٠/١٩٨٥، ص ٨١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

13) Agarwal, V. B. and G. R. Yochum (1987) The Eilberg Act, new seed immigration, and professional labor markets. Economics of Education Review, Volume 6, 3, Pages 275-283.

14) Andres, L. and Licker, A. (2002). Beyond Brain Drain: The Dynamics of Geographic Mobility and Educational Attainment of B.C. Young Women and Men. Paper presented at the annual meeting of the Canadian Society of Sociology and Anthropology Association, Halifax, Nova Scotia, June 1-4,2002.

15) Bell, J., Blake, M., Boyle, P. J., Duke-Williams, O., Rees, P., Stillwell, J., & Hugo, G. (2002).Cross-national comparison of internal migration: issues and measures. Journal of the Royal Statistical Society, 165(3), 435-464.

16) Bhagwati, J. (1973) Education, class structure and income equality. World Development, Volume 1, 5. Pages 21-36.

17) Borjas, G J (1987) Self-Selection and the Earnings of Immigrants The American Economic Review, 77, 4, 531-553. 54.

18) Boyd M. (1976), Immigration Policies and Trends: A Comparison of Canada and the United States Demography, Vol. 13, No. 1. pp. 83-104. 55.

19) Bucovetsky, S. (2003) Efficient migration and redistribution Journal of Public Economics, Volume 87, 11, Pages 2459-2474. 60.

20) Bushnell, P.; Choy. W.K. (2001). Go west, young man, go west? Treasury Working Paper 1/7 Wellington.

21) Carrington, W. J.; E. Detragiache; Tara Vishwanath (1996), Migration with Endogenous Moving Costs The American Economic Review, Vol. 86, No. 4. pp. 909-930. 64

22) Chiswick, C. U. (1989), The Impact of Immigration on the Human Capital of Natives Journal of Labor Economics, Vol. 7, No. 4. pp. 464-486. 7.

23) Cohen, Robin. (1997). Brain drain migration. Paper prepared for the official South African Commission on International Migration, 1996-7.

24) Cromartie, P. (2000). Non-metro migration drops in the West and among college graduates. RuralConditions and Trends, 11(2), 32-38.

25) Dalen van, H. P. (1993) International migration, economic policy and human capital accumulation: A simulation study. Economic Modelling, Volume 10, 4 Pages 417-430 81.

26) Detang-Dessendre, C., & Molho, I. (1999). Migration and changing employment status: A hazard function analysis. Journal of Regional Science, 39(1), 103-123.

27) Devoretz, D. and D. Maki (1975) The brain drains and income taxation: Canadian estimates. World Development,Volume 3, 10, Pages 705-716 86.

28) Djajic, S. and R. Milbourne (1988) A general equilibrium model of guest-worker migration: The source-country perspective. Journal of International Economics, Volume 25, 3-4, Pages 335-351 90.

29) Finn, Michael G., Stay Rates of Foreign Doctorate Recipients from U.S. Universities, 1995, 1997.

30) Finnie, R. (2001). The Brain Drain. Myth and Reality --

What It Is and What Should be Done.Kingston: School of Policy Studies, Queen's University.

31) Fogel, W. (1980), United States Immigration Policy and Unsanctioned Migrants (in Immigration Issues in an Era of Unsanctioned Migration: A Symposium) Industrial and Labor Relations Review, 33, 3, pp. 295-311. 111.

32) Garasky, S. (2002). Where are they going? A comparison of urban and rural youths' locational choices after leaving the parental home. Social Science Research, 31(3), 409-431.

33) Glaser, W. A, (eds 1978) The Brain Drain: Emigration and Return116

34) Goldfarb, R.; O. Havrylyshy and S. Mangum (1984) Can remittances compensate for manpower outflows: The case of Philippine physicians Journal of Development Economics, Volume 15, 1-3, Pages 1-17 119.

35) Griffin, K. (1976) On the emigration of the peasantry. World Development, Volume 4, 5, Pages 353-361 12.

36) Grubel, H G and A D Scott (1966a), The International Flow of Human Capital, the Brain Drain" American Economic Review, 268-274. 130.

37) Grubel, H G and A D Scott, (1966b), The International Flow of Human Capital" American Economic Review, 56, 268-274. 129.

38) Grubel, H G and A Scott (1976), The immigration of scientists and engineers to the United States, 1949-61, The Journal of political economy, 74, 368-378. 127.

39) Grubel, H G and A Scott (1977), ed. The Brain Drain Waterloo; sir Wilfrid Laurier University Press. 128.

40) Hannum, Hurst (1987), The Strasbourg Declaration on the Right to Leave and Return (in Current Developments). American Journal of International Law, Vol. 81, No. 2. pp. 432-438. 136.

41) International Labour Conference. (2004). Report VI: Towards a fair deal for migrant workers in the global

economy". International labour Office, Geneva, 1st Edition.

42) Johnson, J. M. & Regets, M., International Mobility of Scientists and Engineers To the US- Brain Drain or Brain Circulation? NSF Issue Brief 98-316, June 22, 1998 .

43) Keely, C. B. (1975), Effects of U. S. Immigration Law on Manpower Characteristics of Immigrants Demography, Vol. 12, No. 2. pp. 179-191. 174.

44) Kodrzycki, Y. K. (2001). Migration of recent college graduates: Evidence from the National Longitudinal Survey of Youth. New England Economic Review, Jan/Feb., 13-31

45) Krieger, H. et. al. (2004). Migration trends in an enlarged Europe. European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions. Dublin, pp. 79-93.

46) Kwok P; H Leland (1982), An Economic Model of the Brain Drain The American Economic Review, 72, 1. pp. 91-100. 185.

47) Kwok P; H Leland (1984), Migration and Asymmetric Information: Reply The American Economic Review, 74, 3. p. 535. 186

48) Leblanc, D. (1999, August 28). Brain Drain Study Finds the Best are More Likely to Leave. Globe and Mail.

49) Mahroum, S. (2000). Highly skilled globetrotters: Mapping the international migration of human capital. R & D Management, 30(1), 23-31.

50) Michalos, A. C. (1997). Migration and the quality of life: A review essay. Social Indicators Research, 39(2), 121-167.

51) Mulder, C. H., & Clark, W. A. V. (2000). Leaving home and leaving the state: Evidence from the United States. International Journal of Population Geography, 6, 423-437.

52) OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). (2003). Trends in international migration. Paris. Salt, J C, (1997) International movements of the highly skilled.

OECD Occasional Papers 3. 290.

53) OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). (2002). International mobility of the highly skilled. Paris.

54) Partridge, M. D., & Rickman, D. S. (1999). A note on the benefits to current residents of state employment growth: Is there an industry mix effect on migration? Journal of Regional Science, 39(1), 167-181.

55) Romer, P M (1986) Increasing Returns and Long-Run Growth The Journal of Political Economy, 94, 5, 1002-1037. 282.

56) Romer, P M. (1990) Endogenous technological change, Journal of Political economy, 98, p 71-108. 284.

57) Salt, J C, (1997) International movements of the highly skilled. OECD Occasional Papers 3. 290

58) Saxenian, Anna Lee. (2000). The Bangalore Boom: From Brain Drain to Brain Circulation?". in Kenneth Kenniston and Deepak Kumar, eds. Bridging the Digital Divide: Lessons from India (Bangalore: National Institute of Advanced Study.

59) Saxenian, AnnLee. (2001). Transitional communities and the evolution of global production networks: the cases of Taiwan, China, and India". Economics Series, No. 37, December 2001.

60) Smith, A. (1937) ed. The Wealth of Nations. New York: modern library. 308.

61) Voss, & al, e. (2001). Migration analysis: A case for local public policy. Population Research and Policy Review, 20, 587-603.

62) Wolburg, M. (2001). On brain drain, brain gain , and brain exchange with Europe". Nomos Verlagsgesellschaft, Baden-Baden.